ISSN : 2543-3938 - EISSN : 2602-7771

ضرورة مساهمة مؤسسات المجتمع في تطوير جودة البحث، والنشر العلمي

The necessity for institutions to contribute and developing the quality of research and scientific publication.

معزوزي عتيقة [1]،*

[1] جامعة أحمد دراية (الجزائر)، ati.maazouzi@univ-adrar.dz

تاريخ الإستلام: 2022/03/24 **تاريخ القبول**: 2022/10/13 **تاريخ النشر**: 2022/10/24

ملخص:

يرتكز بحثنا هذا حول التساؤل عن أهم الآليات التي يمكن من خلالها أن تتدخل مؤسسات المجتمع في تطوير البحث، والنشر العلمي، وكذا توضيح أهمية ذلك في تحويل البحث العلمي إلى عائد مادي يستفاد منه في تنمية مؤسسات المجتمع، إضافة إلى تحديد أهم التحديات التي يمكن أن تقف كعائق أمام تحقيق التواصل بين البحث العلمي، ومؤسسات المجتمع.

وعليه توصلنا إلى أن هناك العديدمن الآليات التي يمكن أن تساهم من خلالها مؤسسات المجتمع في تطوير البحث العلمي سواءاً من حيث التمويل، أو الرفع من قيمة البحوث، وكذا توفير أرضية لتسهيل عمل الباحثين.

الكلمات المفتاحية: البحث العلمي؛ الشراكة المجتمعية؛ النشر العلمي؛ خدمة المجتمع؛ مؤسسات المجتمع؛ متطلبات المجتمع.

***

Abstract:

our research is based on the question about the most important mechanisms through which community institutions can interfere in developing research and scientific publishing, as well as explaining the importance of this in transforming scientific research into a material return that can be used in the development of community institutions, in addition to identifying the most important challenges that It can stand as an obstacle to achieving communication between scientific research and community institutions.

Accordingly, we concluded that there are many mechanisms through which community institutions can contribute to the development of scientific research, whether in terms of funding, or raising the value of research, as well as providing a platform to facilitate the work of researchers.

Keywords: Community institutions; Community partnership; Community requirements; Community Service; Scientific publishing; Scientific research.

* المؤلف المرسل

I. مقدمة

إن تطور المجتمعات يقاس اليوم ليس فقط بكمية الكم المعرفي من البحوث المنشورة، وإنما بالقدرة على توظيف تلك المعلومات والإستفادة منها في تنمية المجتمع، هذا ما يدعونا إلى تغيير تفكيرنا من تعزيز التراكم المعرفي، إلى التركيز على بناء رصيد معرفي نابع من إحتياجات المجتمع ومتطلباته.

حتى يظل الهدف الأسمى من نشر البحوث العلمية هو الإستفادة منها في تطوير مختلف مؤسسات المجتمع، ومساهمة هذه الاخيرة هي الأخرى في تطوير البحوث العلمية بطريقة تبادلية، لتحقيق المنفعة العامة.

على هذا الأساس سيرتكز بحثنا حول إبراز ضرورة وعي مختلف مؤسسات المجتمع (الإقتصادية، السياسية، الثقافية، مؤسسات المجتمع المدني، الإعلام والإتصال...إلخ) بمسؤوليتها الإجتماعية نحو الرفع من جودة البحوث العلمية، عن طريق فتح أبوابها للباحثين، وتسهيل عملهم، وكذا المساهمة في تمويل البحوث العلمية المتخصصة، حتى نضمن توفير بحوث علمية ذات جودة، نستطيع تحويل نتائجها إلى عائد إقتصادي مادي، يمكن وضعه حيز التنفيذ لتنمية المجتمع.

وذلك بوضع إستراتيجية تقوم على خلق جسر تواصل متبادل بين البحث العلمي، ومختلف مؤسسات المجتمع، تقوم على تعزيز وعي المؤسسات بضرورة مساهمتها في تطوير البحث العلمي وعدم حصر البحث في الجامعة، لأن "الجامعة ما هي إلا مؤسسة اجتماعية أنشأها المجتمع لخدمة بعض أغراضه باعتبارها مؤسسة تؤثر فيه من خلال ما تقوم به من وظائف ومهمات، كما إنها تتأثر بما يحيط بها من مناخات تفوضها أوضاع المجتمع وحركته، هذه الصلة الوثيقة بين الجامعة، والمجتمع تفرض على الجامعة أن تُحدِث دائما في بنيتها، ووظائفها، وبرامجها وبحوثها تغيرات تتناسب مع التغيرات التي تحدث في المجتمع والمحيط به، فهي أكثر قدرة على تحقيق تلك الوظائف والاستجابة لمطالب المجتمع، ومن هذه العلاقة تفرض على التعليم الجامعي أن يكون وثيق الصلة بحياة الناس، ومشكلاتهم، وحاجاتهم، وآمالهم بحيث يصبح الهدف الأول للتعليم الجامعي تطوير المجتم،ع والنهوض به إلى أفضل المستويات التقنية، والاقتصادية والصحية والاجتماعية والثقافية." (شرون و بو الكور، 2010، صفحة 113)

لذا فجودة البحث العلمي، وفعاليته تكمن في إستجابته لمتطلبات المجتمع وحاجاته، حتى لا يظل البحث العلمي مجرد دراسات لا يستفاد منها في بناء وتنمية المجتمع.

لذا سينطلق بحثنا من التساؤل المركزي التالي:

فيما تتمثل أهمية، وآليات مساهمة مؤسسات المجتمع في تطوير البحث العلمي، وفيما تكمن التحديات التي تحول دون تحقيق التقارب بين البحث العلمي، ومؤسسات المجتمع؟

ويندرج تحته ثلاث تساؤلات فرعية كالتالي:

1. فيما تكمن أهمية توجه مؤسسات المجتمع نحو المساهمة في إنتاج المعرفة؟
2. فيما تتجلى أهم اللآليات التي يمكن أن تتدخل من خلالها مؤسسات المجتمع للرفع من جودة البحوث العلمية؟

3. فيما تتمثل أهم التحديات التي يمكن أن تقف كعائق أمام إستراتيجية التقارب بين مؤسسات المجتمع، والبحث العلمي؟

أولا: تحديد المفاهيم

1. **تعريف البحث العلمي:**

"هو وسيلة للدراسة يمكن بواسطتها الوصول إلى حل المشكلة المحددة، وذلك عن طريق الإستقصاء الشامل والدقيق لجميع الشواهد، والأدلة التي يمكن التحقق منها، والتي تتصل بهذه المشكلة المحددة" (إبراش، 2008، الصفحات 210-211)

2. **مفهوم المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات:**

تعرف المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات حسب "منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية بأنها إلتزام المؤسسة بالمساهمة في التنمية الإقتصادية مع الحفاظ على بيئة العمل مع العمال وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل بشكل عام يهدف إلى تحسين جودة الحياة لجميع هذه الأطراف" (توأم و رزاي، 2020، صفحة 23)

3. **"الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي"** هو كل نشاط تعاوني وهادف يتم بين المؤسسات الاقتصادية والخدماتية ومؤسسات المجتمع المدني والحكومي وبين المؤسسات العلمية بهدف القيام بمشروع معين (بحثي استشاري تدريبي) ...وفق إطار تعاقدي يحفظ لكلا الطرفين مصلحتهما في ذلك" (بالخيري، وفاء، و وليد، 2017، صفحة 182)

ثانيا: أهمية المجتمع، ومؤسساته في دعم البحث العلمي

رغم أن الهدف من إجراء البحوث العلمية هو التوصل إلى نتائج ليستفيد منها المجتمع في حل مشكلاته، إلا أن ذلك لا يتحقق إلا بوجود مجتمع يؤمن بقيمة العلم، ويعمل على خدمته، فقد أثبتت لنا العديد من الوقائع التاريخية التي كان فيها العلم مرفوضاً بسبب جهل المجتمعات، "فقد سجل التاريخ أن العديد من الاكتشافات العلمية كانت محل سخط ثم رفض من قبل المجتمع بغض النظر عن خلفية هذا الرفض، بل إن كتب التاريخ تحمل في بطونها العديد من الوقائع التي بينت أن الكثير من العلماء دفعوا حياتهم ثمنا لإكتشافاتهم العلمية كضريبة قاسية لما وصلوا اليه في المعرفة." (أبراهيم و بن لحسن، 2019، صفحة 123)

من هذا المنطلق نجد أن الباحث مهما إجتهد في إكتشاف الحقائق العلمية إلا أنها تبقى غير فعالة في ظل مجتمع لا يستفيد منها، أو لا يؤمن بقيمتها، "فالثقة في النتائج المحصل عليها من طرف البحوث الميدانية وإحترام توجهات العلم وقواعده المنهجية الصارمة لن يتأتى إلا بإحياء ثقافة إحترام جهود الممارسين للعلم، وتقدير إسهاماتهم والعمل على الإنتفاع بالإكتشافات التي تم التوصل إليها وكذا تعميم الوعي المستنير بالفكر العلمي، لأن شرعية العلم والعلماء الذين يشكلون أقلية داخل المجتمع إنما تستمد من مؤازرة الجماهير للحقائق العلمية وتبنيهم لها في الواقع المعيش" (كبار، 2016، صفحة 307)

من هذا المنطلق نجد أن البحث العلمي لا يمكن أن يتوصل إلى حل مشكلات المجتمع، إلا بمساهمة هذا الأخير في تبني العلم كأدة أساسية في التطور والتنمية الإجتماعية والإقتصادية .

وإذا أسقطنا ذلك على مجتمعنا العربي نجد أنه من أهم المشكلات التي يعاني منها البحث العلمي، هو غياب التقارب بين المؤسسات البحثية ومختلف مؤسسات المجتمع، حيث تظل البحوث العلمية تتطور بشكل كمي، دون توجيهها للإستجابة إلى متطلبات المجتمع، بتعزيز البحوث ذات النوعية والفعالية الميدانية، هذه الإشكالية التي إستطاعت الدول المتقدمة إقتصادياً أن تتجاوزها بفضل تعزيز التقارب بين الجامعات، ومختلف

مؤسسات المجتمع بالتركيز على فلسفة مساهمة المجتمع بمختلف مؤسساته في إنتاج المعرفة، وعلى هذا الأساس وجهت كل مؤسسات المجتمع بمختلف مجالاتها جهودها نحو تطوير العلم، وتوجيهه نحو التنمية الإقتصادية، والإجتماعية، حيث " أصبح العلم أساس الصناعة الحديثة وقوتها المحركة ومما هو غني عن البيان أن البشر وهم المنتجون للثورة المادية والروحية ، والعلماء والفنيون والأفراد الذين يسيطرون على الطبيعة، وأولئك الذين يديرون التنظيمات الاجتماعية يمثلون القوة الإنتاجية الحقيقية ." (بدر، 2008، صفحة 379)

هذا ما يثبته لنا نسبة "براءة الإختراع التي تستحوذ عليها دول العالم الغربي بنسبة 99% ، وتتحكم في ما نسبته 95% من التكنولوجيا العالمية المتطورة، حيث يعد مؤشر براءة الإختراع من بين المؤشرات الهامة التي توضح نوعية البحث العلمي... التي يصل معظمها إلى إجابات واقعية قابلة للتجسيد والتنفيذ" (أبراهيم و بن لحسن، 2019، الصفحات 132-133)إلا أنه في الوطن العربي مازالت مؤسسات المجتمع تقف كمستهلك للمعرفة دون المساهمة في إنتاجها.

مما يجعل ذلك يسبب عجزاً في تمويل البحث العلمي، وعدم القدرة على التوصل إلى بناء إستراتيجية نستطيع من خلالها تحويل البحث العلمي إلى نتاج مادي، وتوجيهه نحو التنمية الإجتماعية، والإقتصادية.

فجودة البحوث العلمية اليوم تقاس بمدى قدرتها على حل المشكلات الإجتماعية، والإقتصادية، هذا ما يدعو إلى ضرورة بناء جسر تواصل بين البحث العلمي ومؤسسات المجتمع، يقوم على تعزيز وعي مختلف مؤسسات المجتمع بمسؤوليتها نحو تطوير البحث العلمي وليس التركيز فقط على وضع إستراتجيات لتطوير البحث العلمي بالجامعات بمعزل عن مؤسسات المجتمع، بهدف التوصل إلى رصيد معرفي ذو جودة وقيمة حقيقية أساسها الإبداع والإبتكار لخدمة المجتمع.

حيث تقوم فلسفة مساهمة مؤسسات المجتمع في إنتاج المعرفة على مايلي:

- تقريب البحث العلمي من الواقع الإجتماعي، والإقتصادي للمجتمع، وإعتباره الأرضية التي على أساسها تقام البحوث العلمية.
- فتح فضاءات للبحث التطبيقي داخل المؤسسات.
- إدماج الباحثين كل حسب تخصصه في ميدان العمل وتوجيه بحوثهم نحو متطلبات المؤسسة
- توفير فرصة للباحثين لاكتساب المزيد من الخبرات والمهارات من أطراف آخرين بالمؤسسة، الذين هم أكثر معرفة ودراية.
- توجيه المشاريع البحثية المستقبلية، حسب حاجات المجتمع.

ثالثا: مجالات مساهمة مؤسسات المجتمع في تطوير البحوث العلمية

تختلف الطرق،والآليات التي يمكن أن تساهم من خلالها مؤسسات المجتمع في تطوير البحوث العلمية نذكر من أهمها مايلي:

1. تمويل البحث العلمي

تشير جل الدراسات حول البحث العلمي في الوطن العربي إلى أن هناك ضعف في تمويل المشاريع البحثية حيث " لا يتعدى مستوى الإنفاق على البحث العلمي نسبة 1% ... ولعل أهم عامل لضعف هذه النسبة في عالمنا العربي هو شبه غياب مساهمة القطاع الخاص في الانفاق على البحث العلمي في حين تتجاوز هذه النسبة 70% في اليابان و60% بالمكسيك، وهو ما يوحي إلى عدم تبني القطاع الخاص في العالم العربي لثقافة المسؤولية المجتمعية" (أبراهيم و بن لحسن، 2019، صفحة 130)

فالدولة لا تستطيع لوحدها أن تتكفل بتمويل كل نفقات البحث العلمي، لذا إتجهت معظم الدول الغربية إلى إيجاد مصادر أخرى للتمويل، أهمها المؤسسات الإنتاجية في إطار مسؤوليتها الإجتماعية.

إضافة إلى توجيه الصناديق الوقفية لتمويل البحث العلمي، حيث نجد من بين أهم التجارب العالمية في ذلك مثلاً: "الولايات المتحدة الأمريكية تحتل مركز الصدارة في تمويل التعليم العالي عن طريق وقفياتها، فمثالً في عام 2018م تقدر وقفيات كل من جامعة هارفارد بمبلغ 39.2 مليار دولار، يليها جامعة يالي بمبلغ 29.4مليار دولار، ثم جامعة ستانفورد بمبلغ 24.8 مليار دولار، وجامعة برينستون بمبلغ 22.2 مليار دولار." (الأشرم، 2018، صفحة 74)

كما نجد التجربة التركية أيضاً حيث "مع تعديل الدستور عام 1982 م سمح للمؤسسات الخيرية الوقفية بإنشاء جامعات أهلية بشرط أن تكون غير هادفة للربح ... وبهذا التوجه الجديد أنشات أول جامعة أهلية في عام 1984م وهي جامعة بيلكنت ... وقد شكل القرار السابق زيادة كبيرة بعدد الجامعات الأهلية في تركيا، حيث يزيد عددها في هذه الأيام عن ثلث عدد الجامعات التركية، وأكثر من عشر معاهد أهلية للتعليم المهني، وتمتاز بأنها تستقطب علماء غربيين وتقوم باختيار الطالب المتميزين، وتتمتع بتمويل خارجي مرتفع لألبحاث، وكذلك تساهم في مجال البحث العلمي." (الأشرم، 2018، الصفحات 89-90)

2. توفير مناخ ملاءم للباحثين

إن إنشغال الباحثين بالتدريس والعمل البيداغوجي داخل الجامعة يجعل الباحث لا يجد الوقت الكافي للتركيز في البحث العلمي، هذا مايمكن تجاوزه من خلال فتح فضاء للبحث داخل مؤسسات المجتمع، تضمن للباحث التركيز في مجال بحثه بهدف حل مشكلات بشكل واقعي، تطبيقي.

فإبعاد الباحث عن العمل البيداغوجي، وإقحامه في البحث وتحفيزه على الإبداع، والإبتكار، داخل المؤسسات، من خلال فتح فضاءات للبحث، من أهم الإستراتجيات التي تعزز جودة البحوث العلمية ونتائجها.

3. **التوفيق بين البحث العلمي، ومتطلبات المجتمع**

وذلك بوضع خطط لتحقيق الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع بهدف تحقيق متطلبات وإحتياجات المجتمع ومن بين الأمثلة على ذلك: "الشراكة بين جامعة نيو اورلينز The university of New Orleans وبين مجموعة مؤسسات صناعة قائمة في المجتمع المحلي الهدف منها تزويد مؤسسات المجتمع المحلي بالقوى العاملة المؤهلة بالتكنولوجيا المتقدمة التي يحتاجها. و الشراكة بين كليات المجتمع بمقاطعة Luinois ومصانع الحديد في مقاطعة North West Luinois الهدف من الشراكة هو تحسين مستويات الأداء المهني للإداريين العاملين في مصانع الحديد حيث تتولى كليات المجتمع تنظيم برنامج للإنماء المهني لهم." (الأحمد، 2016، صفحة 454)

ومن بين الأمثلة على ذلك في الجامعة الجزائرية، نجد "الإتفاقية التي أجريت بين مجمع سوناطراك والمعهد المتخصص في الكمياء الصناعية بجامعة العلوم والتكنولوجيا "محمد بوضياف" بولاية وهران كأول تجربة جزائرية سنة 2018، تهدف إلى فتح ماستر متخصص في هندسة البلاستيك، وهندسة التآكل وحماية المنشآت الصناعية، وضعت حيز التنفيذ بإقتراح من مجمع سونطراك لحاجته إلى هذه التخصصات، لتطوير الإستثمار في البتروكمياء، في إطار هذا المشروع تتكفل سونطلراك بتدريب الطلبة ميدانيا، وأخذ مصاريف نقل الطلبة وتكوينهم في اللغات، والإتصالات، والمناجمنت على عاتقها" (العربي، 2020)

هذه التجربة لابد أن تعمم عل كل مؤسسات المجتمع،بما فيها الحكومية، والخاصة، وكذا المؤسسات الإقتصادية، وحتى الإجتماعية، حيث تعاني المجتمعات العربية اليوم أكثر من أي وقت مضى إضافة إلى المشكلات الإقتصادية إلى مشكلات إجتماعية إلا أنه "لحد الساعة لا توجد دراسات معمقة لتفسير الواقع الإ جتماعي

المحلي والوطني، هذا وإن وجدت فيصعب على الباحث المتخصص الوصول إليها والاستفادة من نتائجها لأسباب عديدة منا لا شفافية واقعنا الإجتماعي وصعوبة تعاون الأفراد مع مراكز البحوث وغياب الإحصائيات الدقيقة وإيلاء الدولة أهمية معتبرة للبحوث الطبيعية على حساب البحوث الإنسانية والإجتماعية رغم وجود ظواهر ومشكلات عويصة مست البلاد وهي تعد من أولويات البحث الاجتماعي" (كبار، 2016، صفحة 307).

4. **تدريب الباحثين الجدد على الميدان**

يحمل خريجي الجامعة معلومات نظرية أكثر منها تطبيقية، نتيجة الفجوة بين البحث العلمي والواقع الإجتماعي والإقتصادي، إلا وضع إستراتيجية لتفعيل الشراكة بين البحث العلمي، ومؤسسات المجتمع تضمن توظيف الباحث لرصيده المعرفي بما يتماشى وإحتياجات المؤسسة، لذا فإن دمج الباحثين داخل المؤسسات يسمح لهم بتطوير معارفهم، وتنمية قدراتهم، وتزويدهم بالخبرات العملية وتوجيههم نحو البحث المتخصص حسب حاجات المؤسسة، وكذا تحفيزهم على الإبداع، والإبتكار، مما يضمن إنتاج مشاريع بحث ميدانية ذات نتائج واقعية.

5. **إكتشاف المواهب، والباحثين ذوي القدرات العالية**

في إطار المنافسة يصبح لزاماً على المؤسسات إستقطاب الباحثين ذوي القدرات العالية، والإستفادة من أفكارهم، وتشجيعهم بتوفير الدعم المادي والمعنوي لهم، حتى نتمكن من توظيف قدراتهم والإستفادة منها .

إلا أن مؤسسات المجتمع لا يمكنها التعرف على هذه الطاقات البشرية الخلاقة إلا من خلال التواصل المستمر مع الجامعة، وفتح أبوابها لإستقبال الباحثين والتعرف على قدراتهم ومواهبهم، مما يسمح بإنتقاء أفضلهم مما يخدم متطلبات الجودة والريادة.

6. إنشاء مجلات متخصصة

يمكن للمؤسسات الإنتاجية أن تساهم في إنشاء مجلات علمية متخصصة تتضمن نتائج البحوث التي التي توصل إليها الباحثين بمؤسسة معينة كل حسب مجاله، وتحمل الأعباء المادية للنشر والطباعة في إطار المسؤولية المجتمعية.

هذا ما يجعل البحوث العلمية المنشورة نتاجاً مادياً حقيقياً نابعاً من الواقع، ومن إحتياجات المجتمع ومتطلباته.

7. **تعزيز البحوث الجماعية**

لم تعد اليوم تعطى أهمية كبيرة للبحوث الفردية بل أصبح التركيز على المشاريع البحثية الجماعية هي الأكثر مصداقية، وهذا مايمكن تحقيقه داخل فضاء المؤسسات نظراً لإحتواءها على العديد من الخبراء والمختصين مما

يضمن توفير بيئة محفزة على العمل الجماعي، الذي يفتقده البحث العلمي في العالم العربي بشكل عام وبالجزائر بشكل خاص،حيث "يتطلب العلم والمعرفة جهودا جماعية متكتلة وفي هذا الصدد يقول ديكارت" ان التجارب الضرورية لمعرفة وفهم الطبيعة متعددة للغاية حتى لا يستطيع رجل بمفرده أن يقوم بها كلها" (أبراهيم و بن لحسن، 2019، صفحة 134)

8. **إستشارة مؤسسات المجتمع للباحثين والخبراء المختصين**

تتدخل مؤسسات المجتمع في تطوير البحث العلمي أيضاً من خلال عقد شراكة مع الجامعات في إطار طلب إستشارة الباحثين، والخبراء لحل مشكلاتهم.

9. **دور مؤسسات الإعلام والإتصال**

تلعب مؤسسات الإعلام والإتصال دوراً فعالاً في تحقيق التقارب بين البحث العلمي ومؤسسات المجتمع من خلال:

- نشر وتعزيز ثقافة التواصل المتبادل بين البحث العلمي، ومتطلبات مؤسسات المجتمع
- فتح فضاءات للنقاش والتحاور بين الباحثين ومؤسسات المجتمع
- وضع برامج لكشف المواهب والأشخاص ذوي الخبرة والكفاءة

رابعا: تحديات تفعيل الشراكة بين البحث العلمي ومؤسسات المجتمع

رغم ان الدولة الجزائرية أعطت أهمية كبيرة لتطوير التعليم العالي منذ الاستقلال وفق لمبدأ ديمقراطية التعليم وخصصت ميزانية معتبرة لذلك، مما أدى إلى تزايد عدد الطلبة بأعداد هائلة ، إلا أن تلك السياسات والبرامج الحكومية لم ترق للإستثمار الفعلي لذلك التطور الكمي لخريجي الجامعة في تلبية إحتياجات المؤسسات المجتمعية مما أدى اللجوء إلى جلب اليد العاملة الأجنبية كمظهر من مظاهر نقص الموارد البشرية الوطنية المؤهلة و ذات الكفاءة

من هذا المنطلق أصبح لزاما على الدولة إعادة النظر في تفعيل الشراكة بين البحث العلمي، وحاجات المجتمع، خاصة في ظل محيط يشهد تطورات وتغييرات عميقة وواسعة النطاق في مختلف المجالات، لاسيما المعرفية والتقنية والإدارية والمعلوماتية حيث أصبحت السوق الجزائرية خاضعة لجملة من المعايير الدولية التي تهيمن على إقتصادها المحلي،هذا ما يفرض على المؤسسة إيجاد أنجع السبل للحفاظ على البقاء والاستمرارية.

وعليه من بين أهم العراقيل التي تحول دون تحقيق التقارب بين المؤسسات البحثية، ومؤسسات المجتمع بالجزائر تتمثل فيما يلي:

- غياب إطار قانوني يضمن لمؤسسات المجتمع المشاركة في رسم سياسة البحث العلمي إنطلاقاً من إحتياجات الواقع الإجتماعي.
- غياب إستراتيجية لإشراك أصحاب المؤسسات في وضع البرامج، ومناهج الدراسية.
- ضعف وعي أصحاب المؤسسات العامة والخاصة بمسؤوليتهم تجاه تطوير البحث العلمي.
- غياب خطط لتوجيه نتائج البحوث العلمية نحو القطاعات التي تحتاجها.
- عدم إستجابة التكوين الجامعي لمتطلبات سوق العمل.
- " مشاريع البحث المنجزة في مخابر الجامعة لا تتماشى مع طموحات التنمية في الجزائر
- المشارع التنموية في الجزائر لا تستفيد من نتائج البحوث العلمية الجامعية
- إنجاز البحوث العلمية الجامعية لا يتم بناءاً على طلب المؤسسات الإجتماعية
- كثرة العقبات الإدارية التي تعيق مشاريع البحث
- كثرة الأعباء التدريسية، والمهام الإدارية الظاعطة على الأساتذة المؤهلين للقيام بالأبحاث.
- ضعف الميزانية المخصصة للبحث العلمي." (حواوسة، 2017، صفحة 272).

II. خاتمة

حتى نرقى بالبحث العلمي بالجزائر، لابد من وضع إستراتيجية للربط بين البحث العلمي، ومؤسسات المجتمع، وإتخاذ الخطوات الفعلية نحو ذلك، وأهم خطوة نحو ذلك هو تغيير تمثلات أرباب المؤسسات من التفكير في استهلاك المعرفة، إلى ضرورة المساهمة في تطويرها، حيث توجد العديد من الآليات التي يمكن من خلالها ان تساهم مؤسسات المجتمع في تطوير جودة البحوث العلمية سواءاً من حيث التمويل، أو تأهيل الباحثين وتكوينهم ميدانياً،وإستشارة الباحثين، والخبراء، وكذا إمتصاص بطالة نخبة المجتمع، والإستفادة من هذه الطاقة البشرية الهامة في تحقيق التنمية.

في بحثنا هذا على المنهج الوصفي التحليلي بإعتباره الأنسب إلى موضوع البحث، والذي يتمحور حول إبراز أهم الآليات التي يمكن أن تساهم من خلالها مؤسسات المجتمع بإختلاف أشكالها في تطوير جودة البحث، والنشر العلمي.

الإحالات والمراجع:

إبراهيم إبراش، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الإجتماعية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان،2008، ص210-211.

بالقايد أبراهيم، و الهواري بن لحسن، معيقات التوافق بين بين الباحث، وأوعية النشر العلمي في العالم العربي، مجلة أبحاث، ودراسات التنمية، المجلد 06، العدد01، 2019، ص123.

جمال حواوسة، واقع البحث العلمي الجامعي في الجزائر، ودوره في التنمية الإجتماعية. مجلة العلوم الإنسانية، المجلد01، العدد08، 2017، ص272.

زاهية توأم، و سعاد رزاي، تطبيق المسؤولية الإجتماعية للشركات في ظل جائحة كرونا، مجلة الميادين الإقتصادية، المجلد03، العدد01، 2020، ص23.

سعيد عيد، مرسي بدر، الإيديولوجيا، ونظرية التنظيم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 379.

سليمة بالخيري، قاسيمي وفاء، و بخوش وليد، دور الشراكة المجتمعية في تفعيل علاقة البحث العلمي، والرأس المال الفكري بالتنمية، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، المجلد 01، العدد07، 2017، ص182 .

عبد الله كبار، الجامعة الجزائرية، ومسيرة البحث العلمي: تحديات وآفاق، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد02، العدد16، 2016، ص307.

عز الدين شرون، و نور الدين بو الكور، واقع إستثمار خريجي الجامعات بين متطلبات سوق الشغل وكفاءة التكوين، ملتقى وطني حول تقويم دور الجامعة الجزائرية في الإستجابة لمتطلبات سوق الشغل، ومواكبة تطلعات التنمية المحلية، 2010، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر.

فادي فتحي الأشرم، نحو إستراتيجية تنموية لتطوير الوقف التعليمي لتمويل التعليم الجامعي في فلسطين، ماجستير إقتصاديات التنمية، 2018، فلسطين، ص 74، 89، 90.

قاسيمي العربي، (2020)، أهمية البحث العلمي في النهضة الإقتصادية (حصة بورصة المعرفة): .https://www.youtube.com/watch?v=dvufCkDZcMk

هند عبد الله، الأحمد، تفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية، مجلة العلوم التربوية، المجلد 01، العدد04، 2016، ص454.